مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية
المجلد 39 العدد 3 (2023): 231- 252

Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences
Vol. 39 No. 3 (2023): 231–252

# مفاهيم التربية القانونيّة المتوافرة في مناهج الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1) في الجمهوريّة العربيّة السوريّة

**نورا عادل رسوق، أ. د. علي منير الحصري**

[1] طالبة ماجستير– قسم المناهج وطرائق التدريس– كلية التربية– جامعة دمشق.

[2] أستاذ دكتور في قسم المناهج وطرائق التدريس– كلية التربية– جامعة دمشق.

## الملخَّص:

يهدف البحث إلى الكشف عن مفاهيم التربية القانونيّة المتوافرة في مناهج الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).وتحقيقاً لذلك أُستخدم المنهج الوصفيّ التحليلي، وأعدّت قائمة بمفاهيم التربية القانونيّة مكوّنة بصورتها النهائية من(7) مجالات قانونيّة رئيسية و(39) مفهوماً قانونياً فرعياً وصمّم على أساسها استمارة تحليل المحتوى.

أشارت نتائج البحث إلى أنّ نسبة توافر المفاهيم القانونيّة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة (ح1) غير كافية، فكانت النسبة الأعلى (29.52%) للمجال الجزائي والنسبة الأدنى (0%) للمجال الأسري، وابتعدت عن معيار الاستمرار في عرض مفاهيم التربية القانونيّة الرئيسية والفرعية.

واقترحت الدراسة تضمين قائمة المفاهيم القانونيّة في الخطط التطويريّة لمحتوى كُتب الدراسات الاجتماعيّة (ح1)، وتوسيع نطاق الدراسات التحليلية لمواد ومراحل دراسية أخرى في ضوء مفاهيم التربية القانونيّة.

**تاريخ الإيداع:** 2021/9/6
**تاريخ القبول:** 2021/12/6

**حقوق النشر:** جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
**CC BY-NC-SA 04**

**الكلمات المفتاحية:** المفاهيم القانونيّة، مرحلة التعليم الأساسي(ح1)، الدراسات الاجتماعيّة.



**ISSN: 2789-6390 (online)**
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/

# The legal educational concepts are available in the social studies curricula in the basic education stage (1st cycle) in Syrian Arab Republic

**Noura Rasouq[1], Prof. Ali Muneer Al.Housari[2]**

[1] High studies student - Department of Curriculum and Teaching Methods - Faculty of Education- University of Damascus.
[2] Professor at the Department of Curriculum and Teaching Methods- Faculty of Education- University of Damascus.

## Abstract:

The research aims to reveal the concepts of legal education that are available in the social studies curricula in the basic education stage (1st cycle), to achieve this aim, the descriptive analytical approach Was used, and a list of legal educational concepts was prepared. The list consists in its final form of (7) main legal fields and (39) Legal sub-concepts. Depending on this list, a content analysis form Was designed. The results of the research indicated that The availability of legal concepts in social studies books of the First cycle is insufficient, The highest percentage was 29.52% For the criminal domain and the lowest For the family domain 0% , and it moved away from the criterion of continuing to present the main and subsidiary legal education concepts .The study suggested to include the list of legal Concepts in the development plans of the content of social studies Curricula (1st cycle), and expanding the field of analytical studies of the other subjects and the other stages of education the light of the legal educational concepts.

**Key Words:** Legal Concepts, Basic Education Stage (1st Cycle)-, Social Studies**.**

**Received:** 6/9/2021
**Accepted:** 6/12/2021

**Copyright: :**Damascus University-Syria, The authors retain the copyright under
**a CC BY- NC-SA**

## 1- مقدّمة:

ظلّت المجتمعات على مرّ العصور في سعي مستمر لإيجاد ثقافة عامة لدى أفرادها من خلال تعزيز الوعي بالجوانب الصحيّة والاجتماعيّة والبيئيّة والقانونيّة، وإيجاد قوانين تنظّم العلاقات بين الأفراد، وتُحدّد بها الحقوق والواجبات، وأساليب الثواب والعقاب.

وأدركت الشعوب عبر التاريخ بأنّ غاية القانون تحقيق الصالح العام، الذي يضمن العدالة والأمن والتعايش الاجتماعي المشترك بين أبناء المجتمع الواحد، ويُنشِئ الفرد على احترام القوانين منذ بواكير طفولته من خلال قواعد تحدّدها له أسرته ومدرسته، ومن ثم ينتقل للقوانين التي تحكم الحياة المجتمعية ككلّ، لتحتل المؤسسات التربوية الدور الهام في توفير قدر مناسب من الثقافة القانونيّة، نظراً لارتباط مرحلة التعليم بمرحلة تكوين شخصية المتعلّم بجوانبها كافة بحيث تتكامل التربية مع القانون بوصفهما نظامين فرعيين في المنظومة الاجتماعيّة ويشتركان في كونهما من أدوات توجيه السلوك وضبطه في أطر منظّمة، كما شكّلت التربية القانونية إحدى الغايات المشمولة بالهدف/16/ من أهداف التنمية المستدامة التي نصّت على:" تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد، وإتاحة إمكانيّة وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسّسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع"(اليونسكو،2019، 18) وكما أشادت العديد من الدراسات إلى الدور الذي يؤديه النظام التربوي في نشر الوعي القانوني بين المواطنين، وحثّت على ضرورة تضمين الثقافة القانونية في المناهج التربوية كدراسة العميري (2018)، ودراسة jones &Christian، Priester (2008 ،38) التي أكدت على:" أن التربية القانونيّة أصبحت مطلباً مهمّاً في السياسة التعليميّة لأيّ دولة تسعى للاستقرار، فقد سعت الكثير من الدول إلى إعداد برامج تعليمية مستقلّة حول التربية القانونيّة، أو تضمينها داخل المناهج التربويّة".

وبناءً على الدراسات السابقة، وما مرّت به الجمهورية العربية السوريّة من حروب أدت إلى تردّي الجانب القيميّ لدى المجتمع السوري، وتلبيةً لحاجة الميدان التربوي، انطلقت وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية من خلال مؤتمر التطوير التربوي (2019)، والذي شدّد في توصياته على أنّ (الجميع ضمن دائرة المسؤوليّة)، وأكّد على بناء منظومة متكاملة لإدراج المفاهيم القانونية في المناهج التربوية، بما يضمن تخريج جيل نخبويّ متسلّح بالعلم والثقافة القانونية (وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية، 2020،12).

ممّا استدعى التعرّف على واقع المناهج المطوّرة في ضوء مفاهيم التربية القانونية، وخاصة مجال الدراسات الاجتماعية كونه يتناول بين طيّاته العديد من مفردات الثقافة القانونيّة من معلومات ومهارات وقيم، تسعى إلى غرس قيم المواطن الصالح الذي يمارس كافّة نشاطاته الحياتية بمّا يتفق مع القانون والدستور، ليتأتى البحث الحالي في محاولة للكشف عن مفاهيم التربية القانونيّة المتوافرة في مناهج الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).

## 2- مشكلة البحث:

أضحت التربية القانونيّة مفهوماً تربويّاً دوليّاً شائعاً، إذ أوصت المؤتمرات التربوية والوثائق الدولية بمنح سيادة القانون مكانة مركزيّة في العملية التربوية، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948)، واتفاقية حقوق الطفل (1989)، ممّا جعل دول العالم تسعى إلى تأصيل التربية القانونيّة في أنظمتها التربوية، والعمل على غرسها لدى أفراد مجتمعها، إلا أن الجمهوريّة العربيّة السورية مرّت بحربٍ جائرةٍ لمدةِ عشرِ سنواتٍ، ممّا دفع العديدَ من أفراد المجتمع للقيام بسلوكاتٍ غير قانونيّةٍ، وهذا ما أيّدته الخبرة الشخصيّة للباحثة من خلال عملها في وزارة التربية السوريّة، وملاحظتها لتدنّي مستوى الوعي القانونيّ في مدارس مرحلة التعليم

الأساسيّ(ح1)، ومدينة دمشق مثل: (تخريب الممتلكات العامّة، والتفوّه بالألفاظ الجارحة للسمع وحالات السرقة، والتدخين)، وبمراجعة الدراسات التربوية السابقة تبيّن أنّ الثقافة القانونيّة تُمثّل عنصراً هاماً في العملية التربوية، ولكنّها لم تحظ بالقدر المقبول من الاهتمام في المناهج التربوية، والتي عززتها ما توصلت إليه دراسة خزام(2021):" التي أشارت نتائجها العامّة إلى أنّ المفاهيم القانونيّة حققت نسبة توافر متوسطة في مناهج الدراسات الاجتماعيّة للصّفّ الثالث الأساسيّ، ونسبة جيدة في منهاج الدراسات الاجتماعيّة للصّفّ الرابع الأساسيّ أمّا نتائجها الفرعية بيّنت أنّ النسبة الأعلى للمجال الأسري (21.7) والنسبة الأدنى(0.98%) للمجال الصحي في منهاج الدراسات الاجتماعيّة للصّفّ الثالث الأساسيّ، أمّا في محتوى منهاج الدراسات الاجتماعية للصّفّ الرابع الأساسيّ فحقق المجال السياسي أعلى نسبة(26.8%) وكانت النسبة الأدنى(1.6%) للمجال الصحي " (83-85)، ممّا استوجب على الباحثة القيام بدراسة استطلاعية على عيّنة مؤلّفة من (24) معلّماً من مرحلة التعليم الأساسيّ (حلقة أولى) في محافظة دمشق خلال الفصل الثّاني من العام الدراسي(2020-2021)، من خلال إجراء مقابلاتٍ مفتوحةٍ معهم، للتعرُّف على السلوكات التي يستوجب توعية التلاميذ بقضاياها القانونيّة، والحاجة إلى إدخال مفاهيم التربية القانونيّة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة، والمفاهيم القانونيّة المتوافرة فيها، وأشار المعلمون إلى بعض السلوكات التي ينبغي توعية التلاميذ بها مثل:(المحافظة على الممتلكات العامّة، إلزامية التعليم، تشغيل الأطفال، التسوّل، القانون) وأكدوا على بعض المفاهيم القانونيّة المتوافرة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة مثل: (حقوق الطفل، القواعد المروريّة، التنمّر)، وشددوا على ضرورة تضمين مفاهيم التربية القانونيّة في المناهج عامّةً ومنهاج الدراسات الاجتماعيّة خاصة بنسبة (100%).

ومن خلال خبرة الباحثة الشخصيّة، ونتائج الدراسة السابقة والاستطلاعية، والوضع الراهن في سورية، اتضح الحاجة الماسّة إلى تحليل محتوى كُتب الدراسات الاجتماعية كونه الأداة المثاليّة للكشف عن مفاهيم التربية القانونيّة قياساً بالأهداف المرصودة لها، والذي قد يسهم في تلافي جوانب الضعف، وتدعيم نقاط القوّة في تطوير المناهج التربوية التي تسعى لها وزارة التربية السوريّة، وفقاً لمصفوفة المعايير الوطنيّة لثقافة التربية على احترام القانون لعام (2020)، إضافةً إلى أنّه لم تجرِ دراسةٌ محليّةٌ في البيئة السورية تبحثُ في المفاهيم القانونيّة المتوافرة في محتوى المناهج التربويّة بالاستناد إلى القوانين السوريّة الناظمة، بالتالي هذا ما يبرّر الحاجة إلى الكشف عن محتوى كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1) من حيث المفاهيم القانونيّة المتوافرة في مضامينها، وفي ضوء ذلك تتحدّد إشكالية البحث في السّؤال الرّئيس الآتي: ما المفاهيم القانونيّة المتوافرة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1)؟

3-**أهميّة البحث:** تبرز أهميّة البحث في النّقاط الرئيسة الآتية:

- **الأهميّة النظريّة:** تأتي الأهميّة النّظريّة للبحث الحالي من:

**1.** تناولها لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1)، والتي تُعدّ الأساس للمراحل التعليميّة اللاحقة وتلعب الدور الرئيسيّ في تكوين المفاهيم، والقيم، والسلوكات السوية في شخصيّة التلاميذ.

**2.** أهميّة مفاهيم التربية القانونيّة في تكوين اتجاهات إيجابية في سلوكات التلاميذ نحو تطبيق القانون، وتعريفهم على النتائج المترتبة على انتهاك القانون في المجتمع.

- **الأهميّة التطبيقيّة:** تنبع أهميّة هذا البحث تطبيقياً من حيث إنّه:

1. يقدّم وصفاً لمفاهيم التربية القانونيّة المتوافرة في كُتب الدّراسات الاجتماعيّة المطوّرة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1) كاملةً، وذلك من خلال أداة معياريّة مُحكّمة، والتي تُعدّ أوّل دراسة محلية في حدود –علم الباحثة–.
2. يُقدم قائمة بمفاهيم التربية القانونيّة المشتقة من الحاجة المجتمعية والقوانين السوريّ، والتي تُوجّه المسؤولين على تطوير المناهج في وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية، إلى تضمينها في الخطط التطويريّة لمنهاج الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1).
3. قد يستفيد معلمو مرحلة التعليم الأساسيّ(ح1)، بتوجيه أنظارهم نحو دور التربية القانونيّة في تدريب التلاميذ على الانتقال من ((التعلّم عن)) سيادة القانون إلى ((التعلّم على التصرّف)) بالقوانين في المجتمع، ممّا يتيح لهم اتخاذ القرارات المسؤولة أخلاقياً.

4-**أهداف البحث:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- بناء قائمة بمفاهيم التربية القانونيّة الواجب توافرها في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1).
- الكشف عن مفاهيم التربية القانونيّة المتوافرة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1) في ضوء قائمة مفاهيم التربية القانونيّة المُعدّة.

5-**أسئلة البحث:** يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المفاهيم القانونيّة الواجب توفّرها في كُتب الدراسات الاجتماعيّة للحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسيّ؟
- ما المفاهيم القانونيّة المتوافرة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة للحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسيّ؟

**6-حدود البحث:**

- **الحدود العلميّة:** اقتصر البحث على تحليل محتوى كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).
- **الحدود الزمنية:** العام الدراسيّ 2021/2020م.

**7-مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائيّة:**

- **المفاهيم القانونيّة:** "هي المفاهيم المتعلّقة بالقانون، تُساعد الطلبة على التعامل السليم مع المواقف المختلفة وفق ما تطلبه القوانين والأنظمة والتعليمات"(طوالبه، 2009، 10).
- **وعرفت بأنها:**" مجموعة المفاهيم التي تعبر عن القضايا التي تندرج ضمن القواعد والأسس الناظمة لسلوك الأفراد، وتندرج ضمنها مجموعة من العناوين: الديمقراطية، الواجبات... وتقاس بالدرجة التي تحددها استمارة تحليل المحتوى لمدى توفر المفاهيم القانونيّة في منهاج الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ /الصفين الثالث والرابع/ " (خزام،2021،7).
- **عُرفت إجرائياً بأنّها:** مجموعة من المفاهيم القانونيّة التي تناولت المجال التعليمي، والأسري والاقتصادي، والسياسي، والجزائي، والصحي، وقيس مدى توافرها أو غيابها في محتوى كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1) وفقاً لاستمارة تحليل المحتوى.
- **الدراسات الاجتماعيّة:**" هي دراسة متكاملة للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة ضمن البرنامج المدرسيّ، وهدفها تشجيع الكفاءة الاجتماعية للمتعلمين بالاعتماد على دراسات منهجية في تخصصات متعددة مثل:(علم الإنسان، والجغرافيا، والتاريخ،

والقانون..)، والهدف الأساسي تكوين مواطنين قادرين على العيش بسلام في مجتمع ديمقراطي متنوّع ثقافيا ضمن عالم مترابط إنسانياً" (وزارة التربية، 2017،698).

- **مرحلةُ التّعليم الأساسيّ:** وهي مرحلةٌ مجانية وإلزامية، مدّتُها في سورية تسعُ سنواتٍ، وتقسم إلى حلقتين: الأوّلى من (الصّفّ الأول حتى الصّفّ السادس)، والحلقة الثانية تبدأ(من الصّفّ السابع وحتى الصّفّ التاسع)، بغية إكساب التلاميذ المعارف والخبرات والمهارات اللازمة للتفاعل مع المجتمع بصورة إيجابية "(وزارة التربية، 2015،2).

## 8-الدراسات السابقة:

اطلعت الباحثة على الدّراسات العربيّة والأجنبيّة ذات الصلة ببحثها، وتعرضها وفق الآتي:

**1-دراسة Golston(2008) في أميركيا بعنوان:**

**21 st century learing :law-related education in south Tucson**

"تعليم القرن الحادي والعشرين: التعليم المتعلّق بالقانون في جنوب توكسون"

هدفت الدراسة إلى تدريس المهارات من خلال المواد الأساسيّة والموضوعات متعدّدة التخصصات، وفق برنامج ( **Magnet's Law)** "قانون المغناطيس"، واعتمدت الدراسة المنهج التجريبي، وتكوّنت العيّنة من من/1800/ طالب في جنوب توكسون لمرحلة التعليم الثّانوية، وأوضحت نتائج الدراسة بأنّ الطلاب اكتسبوا خبرات في القوانين المروريّة والقانون المدني، وخبرات قانونيّة مستسقاة من الدستور.

2-**دراسة السيد(2011) في مصرَ** بعنوان:" واقع الثقافة القانونيّة في مناهج المرحلة الثانويّة العامّة".

هدفت الدراسة إلى تعرّف مدى توافر الثقافة القانونيّة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة واللغة العربية والتربية الإسلاميّة والتربية القوميّة للمرحلة الثّانوية العامّة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفيّ، وحلّلت الكُتب بناءً على بطاقة تحليل، وتوصّلت الدراسة إلى غياب الأهداف التي تناولت الثقافة القانونيّة في المقررات السابقة، واقترح الباحث قائمة بالثقافة القانونيّة مكوّنة من أحد عشر موضوعاً رئيسياً.

3- **دراسة العابد(2015) في الأردن** بعنوان:" المفاهيم القانونيّة المتضمنة في كُتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسيّة العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها".

هدفت الدراسة تعرّف على المفاهيم القانونيّة المتضمنة في كُتب التربية الوطنيّة والمدنيّة للمرحلة الأساسيّة العليا في الأردن، ودرجة اكتساب طلبة الصّفّ العاشر الأساسيّ للمفاهيم القانونيّة الواردة فيها، وأُعتمد المنهج الوصفيّ والتجريبي، وتكوّنت العيّنة من(15009) طالباً من الصّفّ العاشر الأساسيّ، وأعدت الباحثة أداة لتحليل الكُتب السابقة، واختباراً تحصيلياً لطلبة الصّفّ العاشر الأساسيّ، وكشفت نتائج الدراسة بأنّ أداء أفراد عيّنة الدراسة على فقرات الاختبار المفاهيم القانونية لم تتجاوز (45%) وكانت متدنية، ونسبة توافر المفاهيم القانونية في كُتب العينة متدنية.

4- **دراسة العميري ومحمد (2018)** في المملكة العربية السعودية بعنوان: "المفاهيم القانونيّة المتوفرة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة والوطنيّة بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونيّة وطبيعة المجتمع السعودي"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة تضمين المفاهيم القانونيّة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة والوطنية بالتعليم العام السعودي، إضافةً إلى معرفة تقديرات المشاركين لدرجة أهميّة تضمين المفاهيم القانونيّة في تلك الكُتب، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والوصفي المسحي، وتكوّنت عيّنة الدراسة من (208) فرداً في المدارس الحكومية في مدينة جدّة، واعتمدت بطاقة تحليل

المحتوى، واستبانة لتقديرات المعلمين والمشرفين التربويين وأظهرت النتائج بأنّ نسبة توفّر المفاهيم القانونيّة غير كافية في الكُتب المحللة، وتوصّلت إلى بناء مصفوفة للمفاهيم القانونيّة وعددها (172) مفهوماً قانونياً.

5- **دراسة خزام (2021) في الجمهوريّة العربيّة السوريّة** بعنوان: "مدى تضمين المفاهيم القانونيّة في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعيّة في الحلقة الأولى من التعليم الأساسيّ"

هدفت الدراسة إلى تعرّف مدى توافر المفاهيم القانونيّة في مناهج الدراسات الاجتماعيّة للصفين(الثالث والرابع) الأساسيّ، واستخدمت الدّراسة المنهج الوصفي، وأعدت الباحثة قائمة بالمفاهيم القانونيّة، واستمارة لتحليل المحتوى، وأظهرت نتائج الدّراسة العامّة أنّ المفاهيم القانونيّة حققت نسبة توافر متوسطة في مناهج الدراسات الاجتماعيّة للصّفّ الثالث الأساسيّ، ونسبة جيدة في منهاج الدراسات الاجتماعيّة للصّفّ الرابع، وأكدت على تضمين المفاهيم القانونيّة التي غيبت عن الكُتب المستهدفة مثل: ( التعليم-إبداء الرأي- القانون).

- **موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها موضوع التربية القانونيّة، وكذلك مع المنهج المتّبع وهو المنهج الوصفي، واختلفت مع دراسة **Golston** (2008) التي تناولت فاعلية برنامج قانوني، واعتمدت المنهج التجريبي.
- اتفقت مع الدراسات السابقة في العيّنة وهي كُتب الدراسات الاجتماعيّة بمجالاتها المتنوّعة ولكنّها اختلفت معها من حيث المرحلة وهي التعليم الثانوي، إلا أنها اتفقت مع دراسة خزام(2021) بمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1)، والتي استهدفت مناهج الدراسات الاجتماعيّة (للصفين الثالث والرابع)، بينما الدراسة الحالية تناولت سلسلة مناهج الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1) كاملة.
- اتفقت مع الدراسات السابقة في استخدامها لاستمارة تحليل محتوى، واختلفت مع دراسةGolston (2008) التي استخدمت برنامج قانوني.
- كما امتازت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنّها اعتمدت قائمة مفاهيم التربية القانونية المشتقّة من الحاجة الواقعية للمجتمع السّوري والقوانين السّوريّة، وتناولت تحليل مناهج الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1) كاملة.

- وقد أفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة من حيث:

- بناء الإطار النظري والمنهجي من خلال الآراء والخطوات الواردة فيها.
- تعرّف مجموعة من الجوانب: المنهجية منها والعلميّة، والأدوات المستخدمة فيها والأساليب الإحصائيّة، وتفسير النتائج، والاستفادة من المقترحات.

## 9 - الإطار النظري:

9-1- **تاريخ تطور التربية القانونيّة ومفهومها:** تُشكّل سيادة القانون حجر الأساس للمجتمعات البشرية منذ الأزل، حيث تعود أصول النظم القانونيّة المعمول بها في جميع أنحاء العالم إلى المجتمعات القديمة والمسماة بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام، ممّا مهّد لتطوّر ظهور القوانين في الحضارات البيزنطية والفارسية والرومانية وغيرها، وصولاً إلى القوانين المشرّعة في عصرنا الحاضر (وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية ،2020، 3-7) "وفي أواخر القرن العشرين تَشكّل توجّهاً عالميّاً وعربيّاً لعقد العديد من المؤتمرات والندوات وأعداد البرامج الخاصة لنشر الثقافة القانونيّة، كمؤتمر (الملتقى الدولي للثقافة

القانونيّة،2014)، و(المؤتمر الثقافي القانوني الأول،2018)" (أحمد، 2021، 449–450)، ممّا جعل دول العالم تسعى إلى تبنّي مصطلح التربية القانونيّة الحديث نسبيّاً، ومنها:(الولايات المتحدة الأميركية، كندا، اليابان، عُمان، سورية) وبرزت العديد من التجارب كتجربة الولايات المتحدة من خلال برنامج /شباب من أجل العدالة/، وفي كندا أُنشِئت العديد من المراكز لتوعية الشباب بحقوقهم وواجباتهم كـ(لجنة حماية الشباب في كيبك، ومركز التعليم والقانون والمجتمع) أمّا على المستوى العربي (أنشئ المركز العربي للوعي بالقانون،2014) ودعت جميعها إلى تنمية الثقافة القانونية كحق من حقوق الإنسان، وتضمينها في المناهج التربوية وبناءً على ذلك اتجهت الأدبيات والأبحاث التربوية إلى الاهتمام بالتربية القانونيّة أو الثقافة القانونيّة، وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف لمفهوم التربية القانونيّة:

- تُعرف بأنّها:" مجموعة الحقائق والمهارات و الاتجاهات والقيم المتصلة بالقانون ذات الأهميّة الاجتماعيّة، والتي يجب أن يكتسبها الفرد بوصفه عضواً في المجتمع، بحيث يعرف حقوقه فيمارسها، وواجباته فيؤديها في ظلّ الدستور والقانون"(جمعة،2006، 86).
- وعُرّفت أيضاً بأنّها: "طريقة لوصف أنماط مستقرة نسبياً للسلوك والمواقف الاجتماعيّة الموجهة قانونياً"(Nelken,2004,1).
- وتُعرف إجرائياً بأنّها: عمليةٌ تعليميّةٌ مخططةٌ تشمل المفاهيم والقيم والاتجاهات والمهارات المرتبطة بالقانون، وتهدف إلى تعريف التلميذ بحقوقه وواجباته وقوانين مجتمعه، ممّا يُساعده على التعامل السليم مع المواقف ذات الطبيعة القانونيّة في حياته اليوميّة، ويمكّنه من حماية نفسه من مخالفة القانون والجزاء المترتب عليه.

**9–2– أبعاد الثقافة القانونيّة:** ترى جمعة (2006،87–88) أنّ للثقافة القانونيّة ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **البعد المعرفي:** ويتمثّل في المفاهيم والمعارف والمعلومات القانونيّة التي يكتسبها الفرد، وتُساعده على فهم حقوقه ووجباته كمواطن، وفهم دور القانون وأهميّته.
2. **البعد الوجداني:** يتعلّق هذا البعد بالقيم والاتجاهات؛ أيّ إكساب الفرد القيم والاتجاهات المرغوبة اجتماعياً، هذا فضلاً عن تعديل القيم والاتجاهات السلبية.
3. **البعد المهاري:** ويتمثّل في تطبيق الفرد لمواد القانون في حياته العامّة باعتبار أن ذلك حق من حقوق المواطنة، وتُعتبر الممارسة مبدأً مهمّاً في الثقافة القانونيّة.

وترى الباحثة بأن بناء ثقافة الفرد القانونيّة تنتج من تكامل المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم ذات صلة بالأنظمة القانونيّة، لتترجم إلى علماً وعملاً وسلوكاً وتطبيقاً في المجتمع.

**9 –3– الأهمّية التربويّة لتضمين الثقافة القانونيّة في المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليميّة:** للثقافة القانونيّة في المناهج الدراسية أهمّية تربوية:

1. أشار أمام (2018، 199) بأنها تُسهم في إعلاء قيم المواطنة، ومجاوزة ثقافة العنف والتعصّب إلى ثقافة التسامح وقبول الآخر في إطار مفهوم الوطن الواحد..
2. وأكد المركز العربي للوعي بالقانون(2014، 12–15) على أنها تكرس فكرة الالتزام بالواجبات القانونيّة، وتدريب الطلاب على قدسية احترام اللوائح، وأنّه بقدر احترامهم لها بقدر درء مخالفة الآخرين لأحكامها.

- وترى الباحثة بأن التوعية القانونيّة تقع على عاتق العملية التربوية برمّتها، وتتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى المناهج التربوية، كونها الأداة المثالية لتنمية شخصية المتعلّم بجوانبها كافة فتنمّي الأخلاق الحميدة والمثل العليا، وتُعدّ مفتاح المواطنة الصالحة **التي تُمثّل جوهر الثقافة القانونيّة.**

**9-4-أساليب تدريس التربية القانونية:** تتنوّع الطرائق التي تستخدم لتدريس التربية القانونيّة، ويعرض الأغا (2014)، أبرزها:

1. **حلّ المشكلات:** تتمثل هذه الطريقة في استخدام خطوات المنهج العلمي في البحث، عن طريق تنمية قدرة المتعلمين على الوصف، والبحث وإجراء عمليات المقارنة والمقابلة بين آراء مختلفة لمحاكم مختلفة حول قضية واحدة.
2. **الاستقصاء:** تجعل المتعلم في موقف شك أو حيرة تجاه موضوع من الموضوعات المرتبطة بالتربية القانونيّة، والبحث عن مصدر المعلومة القانونيّة وصحتها.
3. **الحوار:** يساعد على إيجاد بعض عناصر الإتقان والاختلاف حول موضوع معين، وذلك باكتساب المتعلم القدرة على مناقشة بعض الآراء والقضايا المتضاربة.
4. **الأحداث الجارية:** تساعد الطلاب في التعرف على المشكلات والقضايا المعاصرة وإدراك آثارها في حياتهم، مما يؤدي إلى توسيع دائرة معلوماتهم، وإثارة وتشويق الطلاب عندما تكون الدراسة حول مشكلات حقيقية (عن العمور ،2018، 27-28).

وترى الباحثة؛ بأنه لا يمكن الجزم بأن هناك طريقة في تدريس التربية القانونيّة فكل الطرائق والأساليب التي تؤدي الغرض، والهدف المنشود هي طريقة مناسبة.

9-5- **وسائل نشر الثقافة القانونيّة:** أشار بودي والقرشي(2011، 412) على عدة وسائل لنشر الثقافة القانونية، ومنها:

1. العمل على وضع مناهج خاصة بالتربية القانونيّة خلال المراحل التعليميّة المختلفة بدءاً من المرحلة الابتدائيّة حتى الجامعيّة.
2. إعداد برامج تدريبية تُسهم في تنمية الوعي القانوني لدى المعلمين، بحيث يتمكنون من نشر الثقافة القانونيّة لدى طلابهم.
3. دور وسائل الإعلام المختلفة في توعية أفراد المجتمع بالمبادئ العامّة القانونيّة من خلال برامج توعية موجّهة للجمهور بلغة ميسّرة .

- وترى الباحثة؛ بأنه يجب تهيئة البيئة التعليميّة الداعمة لنشر الثقافة القانونيّة، واعتماد أسلوب النمذجة، لتكن الأطر التربوية مثالاً يُحتذى به في تطبيق التربية القانونيّة، واعتماد الرحلات الميدانية إلى الدوائر القضائية، لإكساب التلاميذ المعارف القانونيّة بشكلٍ عملي.

**9-6- الدراسات الاجتماعيّة والثقافة القانونيّة يُسهم تعليم الدراسات الاجتماعيّة بالدور الرئيسي الآتي:**

- بينت أمام (201،2018) بأن الفرد يكتسب من خلالها مجموعة من الميول والقيم والاتجاهات مثل العدالة والتسامح وهذه القيم تعدّ من أهم مفردات الثقافة القانونيّة.
- وترى وزارة التربية (2017، 499- 500) بأن الدراسات الاجتماعيّة تكسب المتعلّم العديد من المهارات الحياتية الأساسيّة مثل: تكنولوجيا المعلومات، وحلّ المشكلات، وتطوير وجهات نظر اقتصاديّة، والتي تُعدّ من الآليات التي تُسهم بدورها في تنمية ثقافة الوعي بالقانون لدى الطلاب.
- وأكد فارعة وعبد الحكيم (2015، 70) بأنها تقدّم معلومات ومفاهيم خاصة بالقواعد والنظم التي تدير شؤون الدّولة مثل الدستور والقوانين المختلفة.

**10- منهج البحث:**

استخدمت الباحثة المنهج الوصفيّ التّحليلي الذي يلائم طبيعة البحث، فهو" منهج واسع الانتشار في العلوم الإنسانيّة، يصف الظاهرة المدروسة، بعد جمع معلومات كافية، ويقدّم لها وصفاً كميّاً أو نوعياً"(عمّار والموسوي، 2014، 20).

**11- المجتمع الأصليّ البحث وعيّنته:**

تكوّن المجتمع الأصلي للبحث من كتب الدّراسات الاجتماعيّة المطوّرة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1)، أما عيّنة البحث فكانت المجتمع الأصلي نفسه.

**12- أدوات البحث:** قامت الباحثة بإعداد الأدوات الآتية:

12-1- **قائمة مفاهيم التربية القانونيّة:** التي تمّ إعدادها وفق الخطوات الآتية:

12-1-1.اشتقاق الصورة الأوّلية لقائمة مفاهيم التربية القانونيّة من خلال:

- الاطلاع على الأدبيات التربويّة والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع التربية القانونيّة كدراسة: خزام(2021)، والعميري(2018)، والعابد(2015)، وعلى مصفوفة المعايير الوطنيّة لثقافة التربية على احترام القانون لعام (2020)، ودستور الجمهوريّة العربيّة السّوريّة لعام (2012).
- استشارت الباحثة عيّنة شملت (62) متخصصاً في الميدان التربوي والقانوني والمجتمع المحلّي ووجهت السّؤال الآتي: ما المفاهيم القانونية التي يستوجب تضمينها في مناهج الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1)؟
- وفي ضوئها أُعّدت الصورة الأوّلية لقائمة المفاهيم القانونيّة المكوّنة من (30) مفهوماً قانونياً فرعياً، موّزعة على (7) مجالات قانونيّة رئيسية.

12-2-2.**التأكد من صدق قائمة المفاهيم القانونيّة:** عُرضت بصورتها الأوّلية على مجموعة من السّادة المحكّمين، وقامت الباحثة بإجراء التعدّيلات في ضوء ملاحظتهم، كما يأتي:

**الجدول (1): بعض التعديلات المقترحة على قائمة مفاهيم التربية القانونيّة.**

| قائمة مفاهيم التربية القانونيّة قبل التعديل | قائمة مفاهيم التربية القانونيّة بعد التعديل |
|---|---|
| – المجال التعليمي. | – عُدلت تسميته إلى (المجال التربوي والثقافي). |
| – المجال القضائي والأمني. | – عُدلت تسميته إلى (المجال الجزائي). |
| – مفهوم النسب والحضانة والنفقة. | – إضافتهم إلى (المجال الأسري). |
| – مفهوم التنوع الثقافي. | – أضيف إلى (المجال التربوي والثقافي). |
| – مفهوم الأسلحة والالعاب النارية. | – عُدلت تسميته إلى مفهوم (مخاطر الألعاب النارية). |

–وفي ضوء ملاحظات السادة المحكّمين، أصبحت القائمة بصورتها النهائية مكوّنة من (39) مفهوماً قانونياً فرعياً موّزعةً على (7) مجالات قانونيّة رئيسيّة، وتمّ اعتمادها معياراً لعملية التحليل.

12-2- استمارة تحليل محتوى كُتب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1):

12-2-1. تحديد الهدف من عملية التحليل: هدفت عملية التحليل لاستخراج المفاهيم القانونيّة الواردة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).

12-2-2. **تحديد عيّنة التحليل:** تمثّلت عيّنة التحليل بكُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1)، والمطبّقة منذ عام (2018-2021)، والجدول(2) يبين تسلسل عناوين الوحدات المتضمنة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).

**الجدول (2):الوحدات المتضمنة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).**

| الرقم | الوحدة | الرقم | الوحدة |
|---|---|---|---|
| 1 | أنا | 4 | مجتمعي |
| 2 | أنا وأنت | 5 | بيئتي |
| 3 | سلامتي | 6 | وطني |

12-2-3. **تحديد فئات التحليل:** اعتُمدت مفاهيم التربية القانونيّة الفرعية كفئات لتحليل محتوى كُتب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).

12-2-4. **تحديد وحدة التحليل:** أُختيرت وحدة الموضوع (الفكرة) كوحدة للتحليل في هذه الدراسة، لمناسبتها لطبيعة البحث.

12-2-5.**ضوابط عملية التحليل:** تمّ التقيّد بالضوابط الآتية:

- شموليّة عمليّة التحليل لمحتوى كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).
- إدخالُ الأهداف العامّة للدروس والصور والأشكال التوضيحية في عملية التحليل.
- استثناء مشاريع الإنجاز من عمليّة تحليل المحتوى.

12-2-6. **صدق استمارة تحليل المضمون:** عُرضت استمارة تحليل المحتوى بصورتها الأوّلية على السادة المحكّمين رقم (1)، وجاءت ملاحظاتهم وفق الآتي:

**الجدول (3): بعض التعديلات المقترحة على استمارة تحليل المحتوى.**

| استمارة تحليل المحتوى قبل التعديل | استمارة تحليل المحتوى بعد التعديل |
|---|---|
| - إضافة رقم الصفحة ضمن استمارة التحليل. | - حذف رقم الصفحة ضمن استمارة التحليل. |
| - وجود مُسمّى (التعريف) ضمن فئات التحليل. | - تعديل مُسمّى (التعريف) إلى مُسمّى ( الهدف العام للدرس). |
| - وجود مُسمّى (الشرح)ضمن فئات التحليل. | - تعديل مُسمّى (الشرح) إلى مُسمّى (الاستنتاج). |

أكدوا على مناسبة استمارة التحليل لفئات التحليل ووحدة التحليل المعتمدة، وعُدّلت استمارة تحليل المحتوى في ضوء ملاحظات السادة المحكّمين.

**12-2-7. ثبات التحليل:** تمّ اختيار الجزء الثّاني من كتاب الدراسات الاجتماعيّة للصّف الخامس الأساسيّ كعيّنة عشوائيّة، والوحدات على الترتيب" سلامتي، مجتمعي، بيئتي، وطني".

وقد استخدمت طريقتين لحساب الثبات باستخدام معادلة هولستي، وذلك من خلال:

- **الثبات عبر الزمن:** قامت الباحثة بإجراء التحليل الأوّل بتاريخ 2021/5/4م، والتحليل الثّاني بتاريخ 2021/6/4م.
- **الثبات عبر الأفراد:** وقد تمّ التأكّد من ثبات التحليل من خلال حساب مُعامل الاتّفاق والاختلاف بين تحليل الباحثة وتحليل باحث آخر، إذ قاما بتحليل العينة نفسها، بعد إطلاع المحلل الآخر على خطوات التحليل وقواعده:

- اعتمدت مفاهيم التربية القانونيّة الفرعية كفئات لتحليل محتوى كُتب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).

- عدّت وحدة الموضوع (الفكرة) كوحدة لتحليل، وفي حال ورود أكثر من فكرة تدور حول المفهوم القانوني في الفقرة، يحسب كلّ مفهوم تكراره على حدة.
- تم استبعاد مشاريع الإنجاز من عملية التحليل.

**الجدول (4): نتائج ثبات بطاقة التحليل عبر الزمن والأفراد للعيّنة المحللة**

| تحليل الجزء الثاني من كتاب الدراسات الاجتماعيّة للصّف الخامس الأساسيّ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| التحليل عبر الزمن | تحليل الباحثة الأول=48 وحدة | تحليل الباحثة الثاني=52 وحدة | الاتفاق | الاختلاف | النسبة |
| | | | 48 | 4 | %0.96 |
| التحليل عبر الأفراد | تحليل الباحثة الأول=48 وحدة | تحليل الباحث الثاني=44 وحدة | الاتفاق | الاختلاف | النسبة |
| | | | 44 | 4 | %0.95 |

يبيّن الجدول رقم (4)، بأنّ معامل الثبات عبر الزمن بلغ (0.96%)، وبلغ عبر الأفراد (0.95%)، وهذه القيمة تُعبّر عن نسبة ثبات عالية، ممّا يؤكّد صلاحية استمارة تحليل المحتوى، ويبيّن الملحق رقم (4) الصورة النهائية لاستمارة تحليل المحتوى.

13- **إجراءات تطبيق البحث:** تمّت وفق الخطوات الآتية:

- تمت تطبيق إجراءات البحث وفق الجدول الزمني الآتي:

**الجدول (5): الجدول الزمني لتطبيق إجراءات البحث.**

| الأداة | | التاريخ |
|---|---|---|
| صدق قائمة مفاهيم التربية القانونيّة | | 2-2021/4/25. |
| استمارة تحليل المحتوى | الثبات عبر الزمن | تحليل الباحثة الأول 2021/5/4م |
| | | تحليل الباحثة الثاني2021/6/4م. |
| | الثبات عبر الأفراد | تحليل الباحث الأخر 2021/5/4-2021/6/4م. |
| البدء بتحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية(ح1) | | 2021/6/20. |
| الانتهاء من تحليل محتوى كتب الدراسات الاجتماعية(ح1) | | 2021/8/1. |

حسبت الباحثة قيم كلّ من التكرارات والنسب المئويّة، وفق الآتي:

- حساب التكرار والنسب المئويّة للمجالات الرئيسيّة من مجموع التكرارات الكلّيّة للمفاهيم القانونيّة الواردة في الكُتب كاملة.
- حساب نسبة الفئات الفرعية للمفاهيم القانونية بالنسبة للمحور نفسه، وفق ما يأتي:
- عدد تكرارات الفئة الفرعية في المحور / عدد التكرارات الكلّية للمحور× 100.
- رُتّبت المجالات القانونيّة الرئيسيّة والفئات الفرعيّة وفقاً لعدد مرات ظهورها.

**14- النتائج والمناقشة:**

14-1- ما المفاهيم القانونيّة الواجب توفرها في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1)؟

أُشيرَ إلى الخطوات سابقاً في إجراءات الدراسة، والملحق رقم (3) يبيّن الصورة النهائيّة لمفاهيم التربية القانونيّة الواجب توفّرها في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1).

14 -2- ما المفاهيم القانونيّة الرئيسية المتوافرة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1)؟

**الجدول (6): نتائج تحليل المجالات القانونيّة الرئيسيّة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة (ح1).**

| المجال | الصفوف | | | | | | | | | | | | مج | | ترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأول | | الثاني | | الثالث | | الرابع | | الخامس | | السادس | | | | |
| | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | |
| الأسري | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 7 |
| الثقافي والتعليمي | 5 | 1.58 | 4 | 1.26 | 9 | 2.85 | 6 | 1.90 | 3 | 0.95 | 0 | 0 | 27 | 8.57 | 5 |
| الاقتصادي | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 0.95 | 6 | 1.90 | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 | 2.58 | 6 |
| الجزائي | 9 | 2.85 | 10 | 3.17 | 11 | 3.49 | 13 | 4.12 | 29 | 9.20 | 21 | 66.6 | 93 | 29.52 | 1 |
| الصحي والبيئي | 5 | 1.58 | 4 | 1.26 | 13 | 4.12 | 20 | 6.34 | 10 | 3.17 | 26 | 8.25 | 78 | 24.76 | 2 |
| الاجتماعي | 14 | 4.44 | 3 | 0.95 | 15 | 4.76 | 11 | 3.49 | 0 | 0 | 9 | 2.85 | 52 | 16.50 | 4 |
| السياسي | 8 | 2.53 | 11 | 3.49 | 7 | 2.22 | 9 | 2.85 | 9 | 2.85 | 12 | 3.80 | 56 | 17.77 | 3 |
| مج | 41 | 13.01 | 32 | 10.15 | 58 | 18.41 | 65 | 20.63 | 51 | 16.19 | 68 | 21.58 | 315 | 100 | |

نلاحظ من قراءة الجدول (6)، بأنّ مجموع وحدات تحليل المفاهيم القانونيّة الرئيسة في الكُتب بلغ (315) وحدة، جاء المجال الجزائي في المرتبة الأولى بتكرار قدره (93) تكراراً وبنسبة بلغت(29.52%)، وتبين بأنّ الكُتب ركّزت على المجال الجزائي لدوره في الحدّ من العنف المنتشر بين التلاميذ في مدارس الجمهوريّة العربيّة السوريّة، وتوعيتهم بالمحافظة على الممتلكات العامة، في حين تجاهلت الكُتب المفاهيم القانونيّة كـ(الاتجار بالأعضاء البشرية، ومخالفة الآداب العامة) كونها تُلفت انتباه التلاميذ إلى مفاهيم أكبر من المرحلة العمرية المستهدفة وقد يعطي منعكسات سلبية في سلوكاتهم، وترى الباحثة بأنّه لا بدّ من تقديم إرشادات تربويّة قانونيّة في الكُتب لتشجيع التلاميذ على الالتزام بالقوانين الناظمة في المجتمع.

جاءت المفاهيم الصحيّة والبيئيّة في المرتبة الثانية بتكرار قدره (78) تكراراً، وبنسبة بلغت (24.76%)، بحيث اهتمت الكُتب بالمفاهيم البيئيّة المرتبطة بالجانب الجغرافي كـ (بيئات العالم الطبيعيّة المتنوعة)، أمّا المفاهيم الصحيّة ركّزت على دور الدّولة بتقديم الرعاية الصحيّة لأفراد المجتمع، وبالرغم من تخصيص وحدة" بيئتي" في الكُتب لكنّه استثنى منها الإرشادات التربويّة القانونيّة(البيئيّة والصحيّة) المناسبة للمرحلة العمريّة؛ وربما يعود السبب إلى تركيز الاهتمام على هذه المهارات في مواد الدراسات الاجتماعيّة لمراحل دراسية أعلى أو في مواد أخرى كالعلوم.

وجاء في المرتبة الثّالثة المجال السّياسيّ بتكرار قدره (56) تكراراً، ونسبة بلغت (17.77%)، اهتمت أهداف وحدة "وطني" في الكُتب بتعزيز قيم المواطنة في شخصية المتعلّم، وغرس قيم الولاء والانتماء لتكون السلاح الفعّال في مواجهة تحديّات العولمة، وذلك للحفاظ على الهوية الوطنية من الضياع في خضم الهجمات الشرسة التي تتعرض لها الجمهوريّة العربية السوريّة.

واحتلت المرتبة الرابعة المفاهيم القانونيّة الاجتماعيّة بتكرار قدره (52) تكراراً، ونسبة بلغت(16.50%)، وتعزو النتيجة إلى مساهمة الكُتب ببناء شخصية المتعلّم اجتماعياً وتعريفه بحقوقه وواجباته في المجتمع، وبالرغم من أنّ وحدة "مجتمعي" الأكثر اندماجاً مع التوعيّة الاجتماعيّة والقانونيّة للتلاميذ، إلاّ أنّها لم تتطرق إلى المهارات الاجتماعيّة التي تُعين التلميذ على التفاعل الاجتماعي الناجح مع الآخرين، لكنها تطرّقت بشكل خجول إلى بعض القوانين.

جاء في المرتبة الخامسة المجال التعليمي والثقافي بتكرار قدره (27) تكراراً، ونسبة بلغت (8.57%)، وترى الباحثة أنّ المعلّم مكلّفٌ بمهمة التربية والتعليم، ولابد من وجود مفردات قانونيّة بين طيات المناهج تعينه على أداء مهمته كـــ(احترام التلاميذ للأنظمة المدرسية، وتشجيعهم على احترام الرأي، وقبول الآخر)، لتشكّل خلفية تضبط سلوكات التلاميذ داخل المدرسة وفق القوانين الناظمة، وهذا ما أغفلته الكُتب مجتمعةً.

احتل المجال الاقتصادي المرتبة ما قبل الأخيرة بتكرار قدره (9) و بنسبة بلغت (2.58%) وتعزو الباحثة النتيجة بأنّ مناهج الدراسات الاجتماعيّة تسعى إلى تنمية الفعالية الاقتصاديّة وتوعية التلاميذ بمفاهيم قانونيّة منها:/الغش والاحتكار وحماية المستهلك/ والعقوبات القانونيّة المترتّبة عنها، وهذا ما غُيّب عن الكُتب، وجاء في المرتبة الأخيرة المجال الأُسري بتكرار قدره (0) تكراراً، ونسبة بلغت (0%) فالكُتب لم تتناول المفاهيم التي تتعلّق بالمجال الأُسري، كونها أعلى من المرحلة العمرية المدروسة، وهذا ما اتفقت به الباحثة مع مؤلفي كُتب العيّنة.

14-3- ما المفاهيم القانونيّة الفرعية المتوافرة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1)؟

14-3-1. نتائج التحليل المتعلّقة بالفئات الفرعية للمجال الأُسري في كُتب الدراسات الاجتماعيّة (ح1).

الجدول (7): يبين نتائج تحليل الفئات الفرعيّة للمجال الأُسري في كُتب الدراسات الاجتماعيّة(ح1)

| المجال الرئيس | المفاهيم الفرعية | الصفوف | | | | | | | | | | | | مجموع | | ترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأول | | الثاني | | الثالث | | الرابع | | الخامس | | السادس | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | |
| الأسري | حق الميراث | | | | | | | | | | | | | | | |
| | الأهلية القانونية والوصاية الشرعية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| | النسب | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| | النفقة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| | الحضانة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | - |
| | مجموع | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | - |

يتبين من قراءة الجدول (7)، بأنّ مجموع وحدات تحليل المفاهيم القانونيّة الفرعية في الكُتب بلغت (0) وبنسبة بلغت (0%)، إذ أنّ الباحثة تتفق مع مؤلفي الكُتب بأنّها أعلى من المرحلة العمرية المذكورة، و يفضّل توعية المتعلم بمضمونها بمراحل دراسية أعلى.

14-3-2. نتائج التحليل المتعلّقة بالفئات الفرعية للمجال التعليمي والثقافي في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1).

**الجدول (8): نتائج التحليل الفئات الفرعيّة للمجال التعليمي والثقافي في كُتب الدراسات الاجتماعيّة (ح1).**

| المجال الرئيس | المفاهيم الفرعية | الصفوف | | | | | | | | | | | | مج | | ترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأول | | الثاني | | الثالث | | الرابع | | الخامس | | السادس | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | |
| التعليمي والثقافي | احترام المعلّم | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 7.40 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 7.40 | 2 |
| | الأنظمة المدرسية | 3 | 11.11 | 2 | 7.40 | 1 | 3.70 | 4 | 14.81 | 2 | 7.40 | 0 | 0 | 12 | 44.44 | 1 |
| | التعليم الإلزاميّ | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 3.70 | 0 | 0 | 1 | 3.70 | 3 |
| | الملكية الفكرية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 4 |
| | التنوع الثقافي | 2 | 7.40 | 2 | 7.40 | 6 | 22.22 | 2 | 7.40 | 0 | 0 | 0 | 0 | 12 | 44.44 | 1 |
| | مج | 5 | 18.51 | 4 | 14.81 | 9 | 33.33 | 6 | 22.22 | 3 | 11.11 | 0 | 0 | 27 | 100 | |

يتبين من خلال قراءة الجدول(8)، بأنّ مجموع وحدات تحليل المفاهيم التعليمية والثقافية في الكُتب بلغ (27) وحدة، إذ جاءت الفئتان الفرعيتان الأنظمة المدرسية والتنوّع الثقافي في المرتبة الأولى بتكرار قدره (12) تكرار وبنسبة بلغت (44.44%)، وتناولتها الكُتب لتوعية التلاميذ ببعض القواعد المدرسية كـ (المحافظة على أثاث المدرسة، والالتزام بالدوام المدرسي) أمّا مفهوم التنوع الثقافي والذي جُسدت أنشطته في الكُتب من خلال ما ورد في المعايير الوطنية للدراسات الاجتماعيّة(2017، 509):"يتعرّف التلميذ التنوّع الثقافي في المجتمع عادات ، تقاليد، تراث شعبي ،أزياء"، لمّا له من دور في احترام ثقافات الآخرين، وتقدير وجهات النظر المختلفة.

جاء في المرتبة الثّانية مفهوم احترام المعلّم بتكرار قدرة (2)، وبنسبة بلغت (7.40%). وترى الباحثة من المفترض زيادة الأنشطة التي تركّز على قدسيّة دور المعلّم في المجتمع والعواقب القانونيّة المترتّبة من التعرّض له، واحتل المرتبة الثّالثة مفهوم التعليم الإلزاميّ بتكرار قدره (1) وبنسبة بلغت(3.70%)، ممّا يُشير إلى قصور المحتوى عن توعية التلاميذ بقوانين إلزامية التعليم، وربما يعود السبب إلى سعي وزارة التربية السورية بتوعية الأطر التربوية والإدارية بقوانين إلزامية التعليم فقط، كونها صعبة الاستيعاب من قبل الفئة العمرية المستهدفة، واحتل مفهوم الملكية الفكريّة المرتبة الأخيرة بتكرار (0) وبنسبة بلغت (0%)، هذا ما يُشير إلى إغفال مؤلفي الكُتب أهميّة تدريب التلميذ على حفظ نتاجه الفكري، والعقوبات القانونيّة للمعتدي عليها.

14-3-3. نتائج التحليل المتعلّقة بالفئات الفرعية للمجال الاقتصادي في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1).

جدول 9؛ نتائج التحليل المتعلقة بالفئات الفرعيّة للمجال الاقتصادي في كُتب الدراسات الاجتماعيّة (ح1).

| المجال الرئيس | المفاهيم الفرعية | الصفوف | | | | | | | | | | | | مجموع | | ترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأول | | الثاني | | الثالث | | الرابع | | الخامس | | السادس | | | | |
| الاقتصادي | حماية المستهلك | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 33.33 | 5 | 55.55 | 0 | 0 | 0 | 0 | 8 | 88.88 | 1 |
| | الضرائب والرسوم | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 |
| | الاحتكار | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 11.11 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 11.11 | 2 |
| | قانون العمل | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 4 |
| | مج | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 33.33 | 6 | 66.66 | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 | 100 | |

يتبين من قراءة الجدول رقم (9)، بأنّ مجموع وحدات تحليل المفاهيم الاقتصاديّة في الكُتب بلغ (9) وحدات، بحيث جاء مفهوم حماية المستهلك في المرتبة الأولى بتكرار قدره (8) تكرارات وبنسبة بلغت (88.88%)، واهتمّ بتعريف التلميذ بمواصفات السلعة الجيدة، والإجراءات المتّبعة حيال السلع المجهولة المصدر، والتي حاولت توعيته بأهمية النشاط الاقتصادي الوطني، دونما التطرق إلى العواقب القانونيّة في المخالفات الاقتصادية، وجاء في المرتبة الثّانية مفهوم الاحتكار بتكرار قدره (1) تكرارات وبنسبة بلغت (11.11%)، تحدّثت الكُتب عن التاجر المحتكر، دونما ذكر الإجراءات القانونيّة المتّبعة حيال الاحتكار، ربما ترك للتوسع بالمفهوم في مواد دراسية أخرى كـ(التربية الإسلامية والمسيحية)، واحتل المرتبة الأخيرة مفهومان (قانون العمل، والضرائب والرسوم) بتكرار قدره (0) وبنسبة بلغت (0%)، أيّ أنّ مفهوم الضرائب أكبر من المرحلة العمرية للتلاميذ، أمّا قانون العمل؛ ترى الباحثة بأنّه ينبغي التحدث عن العمل وأهميته وساعات العمالة وعقوبة مستغلي عمالة الأطفال.

14-3-4. نتائج التحليل المتعلّقة بالفئات الفرعية للمجال الجزائي في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1).

**الجدول (10): نتائج التحليل الفئات الفرعيّة للمجال الجزائي في كُتب الدراسات الاجتماعيّة (ح1)**

| المجال الرئيس | المفاهيم الفرعية | الصفوف | | | | | | | | | | | | مج | | ترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأول | | الثاني | | الثالث | | الرابع | | الخامس | | السادس | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | |
| الجزائي | الاتجار بالأعضاء | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5 |
| | تشغيل الأطفال | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5 |
| | التسوّل | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5 |
| | مخاطر الألعاب النارية | 0 | 0 | 3 | 3.22 | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 | 9.67 | 0 | 0 | 12 | 12.90 | 3 |
| | إيذاء الآخر | 2 | 2.15 | 5 | 5.37 | 9 | 9.67 | 11 | 11.82 | 10 | 10.75 | 13 | 13.97 | 50 | 53.76 | 1 |
| | حق الدفاع | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5 |
| | السرقة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5 |
| | جرائم المعلوماتية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 3.22 | 2 | 2.15 | 5 | 5.37 | 4 |
| | مبدأ الثواب والعقاب | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5 |
| | القواعد المروريّة | 7 | 7.52 | 0 | 0 | 2 | 2.15 | 0 | 0 | 3 | 3.22 | 0 | 0 | 12 | 12.90 | 3 |
| | مخالفة الآداب | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5 |
| | الممتلكات العامة | 0 | 0 | 2 | 2.15 | 0 | 0 | 2 | 2.15 | 4 | 4.30 | 6 | 6.45 | 14 | 15.05 | 2 |
| | مج | 9 | 9.67 | 10 | 10.75 | 11 | 11.82 | 13 | 13.97 | 29 | 31.18 | 21 | 22.58 | 93 | 100 | |

يتبين من قراءة الجدول رقم (10)، بأنّ مجموع وحدات تحليل المفاهيم الجزائية في الكُتب بلغ (93) وحدة، إذ جاء في المرتبة الأولى مفهوم إيذاء الآخر بتكرار قدره (50) تكراراً وبنسبة بلغت(53.76%)، وركّزت الكُتب على معنى مفهوم إيذاء الآخر(التنمّر) وآلية تجنّب الإساءة (اللفظية أو الجسدية)، وجاء اهتمام الكُتب متوافقاً مع خصائص التلاميذ الانفعالية في هذه المرحلة العمرية، وتدريبهم على حماية أنفسهم من الضغوطات المتخلفة، وكان لابدّ من إضافة الإجراءات القانونية التي ينبغي إتباعها عند التعرّض للتنمّر.

جاء في المرتبة الثّانية مفهوم الممتلكات العامّة والمحافظة عليها بتكرار قدره (14) تكراراً وبنسبة بلغت (15.05%)، والذي تجلّى من خلال توعية التلاميذ بحماية الممتلكات العامّة والمحافظة عليها، لمّا لها من دورٍ مهم في استمرارية حماية الإرث الفكري والثقافي لتاريخ بلدنا الحبيب، وجاء في المرتبة الثّالثة الفئتان الفرعيتان /مفهوم القواعد المروريّة ومخاطر الألعاب الناريّة/ بتكرار قدره (12) تكراراً وبنسبة بلغت (12.90%)، ممّا يدل على اهتمام الكُتب بالمحافظة على السلامة المرورية للتلاميذ، وتعريفه بدلالة الإشارات المروريّة، والأخطار الناجمة عن مخالفة القواعد المروريّة، ولكنّ غُيّبت الإرشادات التربوية القانونيّة عن الكُتب.

أمّا مفهوم مخاطر الألعاب النارية ركزت الكُتب على تعريف التلميذ بأشكال مخلّفات الحرب ومخاطرها، وخاصة بعد مرور وطننا الحبيب سورية بحرب أدت نتائجها إلى انتشار مخلفات الحرب، وغياب التوعية المناسبة حول مخاطرها في المجتمع، ولكن الباحثة ترى ضرورة إدراج التحذيرات القانونيّة الناتجة عن استخدام الألعاب الناريّة في الكُتب المذكورة، وجاء في المرتبة الرابعة مفهوم جرائم المعلوماتية والاتصالات بتكرار قدره (5) تكرارات وبنسبة بلغت (5.37%)، وترى الباحثة اهتمام مؤلفي الكُتب في نشر الوعي المعلوماتي،، والتحدث عن فوائد و أضرار مواقع التواصل الاجتماعي، وكان لابدّ من زيادة توعية التلاميذ بمخاطر الاستغلال التكنولوجي، والعقوبات القانونيّة الناجمة عنه، واحتل المرتبة الأخيرة المفاهيم القانونية الفرعية بتكرار قدره (0) وبنسبة بلغت (0%) كمفهوم /الاتجار بالأعضاء البشريّة و مخالفة الآداب العامّة/ إذ أنّ الباحثة توافق مؤلفي الكُتب على أنّ المفاهيم السابقة أكبر من المرحلة العمرية للتلاميذ، و كان لا ضير من تحذيرهم من الغرباء، والتوعية بالمسافة الآمنة مع الآخرين، أما المفاهيم القانونيّة /تشغيل الأطفال والتسوّل والسرقة ومبدأ الثواب والعقاب والدفاع عن النفس/ فكان لابدّ من تعريف التلميذ على مثوبات الالتزام بالقانون وعواقب مخالفته، وتعريفه بأشكال التسوّل وعمالة الأطفال، والعواقب القانونيّة الناتجة عنهما، أمّا مفهوم الدفاع عن النفس فهو ذو حدين، وإذ ورد في الكُتب فلابدّ من تدريب التلميذ على حلّ المواقف الإشكالية بشكل ودي دونما التعرض للآخرين بالأذى أو الخنوع، و مفهوم السرقة فهو مفهوم تحذيري، وينبغي أن يعزز قيمة الأمانة في شخصية التلاميذ، والضوابط القانونيّة لحماية ممتلكات الآخر.

14-3-5. نتائج التحليل المتعلّقة بالفئات الفرعية للمجال الصحي والبيئي في كُتب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي(ح1).

**الجدول (11): نتائج التحليل المتعلقة بالفئات الفرعيّة للمجال الصحي والبيئي في كُتب الدراسات الاجتماعية (ح1).**

| المجال الرئيس | المفاهيم الفرعية | الصفوف | | | | | | | | | | | | مج | | ترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأول | | الثاني | | الثالث | | الرابع | | الخامس | | السادس | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | |
| الصحي والبيئي | الرعاية الصحية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5 | 6.41 | 0 | 0 | 1 | 1.28 | 6 | 7.69 | 4 |
| | مكافحة التدخين | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 | 11.53 | 9 | 11.53 | 3 |
| | مكافحة المخدرات | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 3.84 | 3 | 3.84 | 5 |
| | النظافة العامة | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1.82 | 4 | 5.12 | 3 | 3.84 | 2 | 2.56 | 10 | 12.82 | 2 |
| | الموارد الطبيعية | 5 | 6.41 | 4 | 5.12 | 12 | 15.83 | 11 | 14.10 | 7 | 8.97 | 11 | 14.10 | 50 | 64.10 | 1 |
| مج | | 5 | 6.41 | 4 | 5.12 | 13 | 16.66 | 20 | 25.64 | 10 | 12.82 | 26 | 33.33 | 78 | 100 | |

يتبين من قراءة الجدول رقم (11)، بأن مجموع وحدات تحليل المفاهيم الصحيّة والبيئيّة في الكُتب بلغ (78) وحدة ، إذ جاء في المرتبة الأولى مفهوم الموارد الطبيعيّة والمحافظة عليها بتكرار قدره (50) وحدة وبنسبة بلغت (64.10%)، إذ تطرّقت الكُتب إلى مناقشة قضايا جغرافية، وتأثير استهلاك الإنسان على الموارد البيئية، وترى الباحثة قصور اهتمام المحتوى بربط التلميذ بمحيطه

الحيوي الطبيعي، وتعريفه بطرائق المحافظة على موارد البيئة، والتي بدورها تنشِيءُ أجيالاً قادرين على تحمل المسؤولية البيئيّة والقانونيّة في حماية الموارد الطبيعيّة.

جاء في المرتبة الثّانية مفهوم النظافة العامّة بتكرار قدره(10)، ونسبة مئوية (12.82%) فالكُتب تناولت المفهوم بشكل مبسّط/ كالخدمات التي يقدّمها عامل النظافة، ودور النادي البيئيّ في حماية البيئة/، وكان من المفترض تقديم إرشادات تربويّة قانونيّة لتوعية التلاميذ بالمحافظة على نظافة البيئة، ومخالفتها تضع صاحبها تحت طائلة المساءلة.

وفي المرتبة الثّالثة مفهوم مكافحة التدخين بتكرار قدره (9) وبنسبة مئوية (11.53%)، اهتم المؤلفون بإدراجه في كتاب الصّفّ السادس، والتعريف بأضراره على أفراد المجتمع، وأغفلوا التوعية بمخاطره في المراحل الدراسية الدنيا، وطرائق الحماية من ضغط الأقران للمشاركة في التدخين ربما يعود السبب إلى تجنب لفت انتباه التلاميذ إلى مفاهيم سلبية كـ(التدخين) أو تركه للتوسع في مواد أخرى كالعلوم، وقد تلاه في المرتبة الرابعة مفهوم الرعاية الصحيّة بتكرار قدره(6) وبنسبة مئوية (7.69%)، ليعرّف التلاميذ بالخدمات الصحيّة المجانيّة من الدّولة كـ (المستشفيات المجانية– الأدوية)، ولكنه لا ضير من ذكر القوانين الناظمة للرعاية الصحيّة في سوريّة، أمّا المرتبة الأخيرة لمفهوم مكافحة المخدرات بتكرار قدره (3) وبنسبة مئوية (3.84%)، وكان لابدّ من تنبيه التلاميذ على تجنّب تناول الأطعمة مجهولة المصدر من قبل الآخرين، وإخبار المسؤولين عند تعرضه للضغط لتناول هذه الأطعمة، دونما ذكر المفهوم بصورته العلنية.

14-3-6. نتائج التحليل المتعلّقة بالفئات الفرعية للمجال الاجتماعي في كُتب الدراسات الاجتماعية لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1).

**الجدول (12): نتائج التحليل الفئات الفرعيّة للمجال الاجتماعيّ في كُتب الدراسات الاجتماعيّة(ح1).**

| المجال الرئيس | المفاهيم الفرعية | الصفوف | | | | | | | | | | | | مج | | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأول | | الثاني | | الثالث | | الرابع | | الخامس | | السادس | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | |
| الاجتماعي | حقوق الطفل وواجباته | 14 | 26.92 | 3 | 5.76 | 12 | 23.07 | 7 | 13.46 | 0 | 0 | 4 | 7.69 | 40 | 76.92 | 1 |
| | العدالة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 |
| | الضمان | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 5.76 | 4 | 7.69 | 0 | 0 | 5 | 9.61 | 12 | 23.07 | 2 |
| | الحريات | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 |
| | مج | 14 | 26.92 | 3 | 5.76 | 15 | 28.84 | 11 | 21.15 | 0 | 0 | 9 | 17.30 | 52 | 100 | |

يتبيّن من قراءة الجدول رقم (12)، بأنّ مجموع وحدات تحليل المفاهيم الاجتماعيّة في الكُتب بلغ (52) وحدة، إذ جاء في المرتبة الأولى مفهوم حقوق الطفل وواجباته بتكرار قدره (40) وبنسبة (76.92%)، إذ اهتمّت الكُتب بتوعية التلاميذ بإدراك حقوقهم والتعرف على مسؤولياتهم في المجتمع، والتي تعدّ أساساً للمواطنة الصالحة، والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع، فكان من المهم ذكر حقوق الطفل وواجباته الواردة في القوانين السّوريّة بما يناسب المرحلة العمرية. واحتلّ المرتبة الثّانية مفهوم الضمان الاجتماعي بتكرار قدره (12) وبنسبة (23.07%) يعرّف التلميذ بالخدمات المجانيّة المقدمة من الدولة كـ(التعليم الحكومي، والطبابة المجانية)، وأغفلت الكُتب دور المجتمع المحلي في تقديم المبادرات المجتمعية المجانية كـ(بناء المشافي والمدارس) والتي يعود نفعها لأبناء المجتمع.

احتل المرتبة الأخيرة المفهومان (الحريات الاجتماعيّة، العدالة الاجتماعيّة) بتكرار قدره (0) وبنسبة بلغت (0%)، وعلى الرغم من مناداة أهداف الكُتب بأهمّية العدل في تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، وحرّية الفكر والمعتقدات والعادات والتقاليد إلاّ أنّها انعدمت في الكُتب المذكورة.

14-3-7. نتائج التحليل المتعلّقة بالفئات الفرعية للمجال السياسي في كُتب الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1).

**الجدول(13): نتائج التحليل الفئات الفرعية للمجال السياسي في كُتب الدراسات الاجتماعيّة (ح1).**

| المجال الرئيس | المفاهيم الفرعية | الصفوف | | | | | | | | | | | | مج | | ترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأول | | الثاني | | الثالث | | الرابع | | الخامس | | السادس | | | | |
| | | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | ك | % | |
| السياسي | سيادة القانون | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 8 | 14.28 | 0 | 0 | 8 | 14.28 | 3 |
| | دستور | 8 | 14.28 | 10 | 17.85 | 4 | 7.14 | 1 | 1.78 | 0 | 0 | 2 | 3.57 | 25 | 44.64 | 1 |
| | رجال الأمن | 0 | 0 | 1 | 1.78 | 0 | 0 | 8 | 14.28 | 0 | 0 | 8 | 14.28 | 17 | 30.35 | 2 |
| | برلمان الطفل | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 5.35 | 0 | 0 | 1 | 1.78 | 2 | 3.57 | 6 | 10.71 | 4 |
| | مج | 8 | 14.28 | 11 | 19.64 | 7 | 12.5 | 9 | 16.07 | 9 | 16.07 | 12 | 21.42 | 56 | 100 | |

يتبن من قراءة الجدول (13)، بأن مجموع وحدات تحليل المفاهيم السياسية في الكُتب بلغ (56) وحدة، إذ جاء في المرتبة الأولى مفهوم/دستور الجمهوريّة العربيّة السّوريّة/ بتكرار قدره (25) ونسبة مئوية بلغت (44.64%)، وترجمت مفردات المواطنة الصّالحة في الكُتب من خلال تعريف التلميذ باسم بلاده وعاصمتها والنشيد العربي السوريّ، مما يطابق ما ورد في دستور الجمهوريّة العربيّة السّوريّة لعام(2012)، وجاء في المرتبة الثّانية رجال الأمن ودورهم بتكرار قدره (17) ونسبة مئوية بلغت (30.35%) عرفت الكُتب بمؤسسة الجيش العربي السّوري ودورهم في حماية الوطن، وغرس قيمة الشهادة والتضحية في شخصية التلاميذ، واحتلّ المرتبة الثّالثة مفهوم سيادة القانون بتكرار قدره (8) ونسبة مئوية بلغت (14.28%)، بما أن الوعي بالقانون يُوجد منظومة متكاملة في التعايش بين أفراد المجتمع، إلا أن الكُتب ذكرت بشكل خجول مفهوم القانون، وربما يُعود السبب إلى حداثة التوعية بالمفهوم القانوني نسبياً ومحاولة متدرّجة لاستحداثه في المناهج التربوية، أمّا المرتبة الأخيرة لمفهوم برلمان الطفل بتكرار قدره (6) ونسبة مئوية بلغت (10.71%)، يتبين بأنّه قُدّم للتلميذ خطوات عمليّة الترشيح، وكان من المفترض تعريفه بمفهوم الانتخابات والاستفتاء، ويبيّن دوره ودور المرشّح في العمليّة الانتخابية، ومقاومة الضغوطات المؤثّرة على رأيه.

ويُلاحظ ممّا سبق بأنّ المفاهيم القانونيّة الرئيسيّة والفرعية، ذُكرت في كُتب معيّنة دون أخرى ممّا يدلّ على عدم اتباع معيار الاستمرارية في التعمّق بالمادة العمليّة خلال السلّم التعليميّ لمنهاج الدراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ(ح1) كاملة.

15- **أهم نتائج البحث:** أهم ما خلص إليه البحث الحالي من نتائج:

1. إنّ نسبة توافر مفاهيم التربية القانونيّة بمادة الدراسات الاجتماعيّة تختلف من صفّ دراسيّ إلى آخر، وأنّها غير كافية، إذ جاء في المرتبة الأولى المفاهيم الجزائية بنسبة قدرها(29.52%)، وفي المرتبة الثّانية المفاهيم الصحيّة والبيئيّة (24.76%)، وفي المرتبة الثّالثة المفاهيم السياسيّة (17.77%)، وفي المرتبة الرابعة المفاهيم الاجتماعيّة (16.50%)، والمرتبة الخامسة المفاهيم التعليميّة والثقافيّة (8.57%)، والمرتبة السادسة المفاهيم الاقتصاديّة (2.58%)، أمّا المرتبة الأخيرة المفاهيم الأسرية (0%).

2. اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بالنتائج التي أشارت إلى تدني نسبة توافر مفاهيم التربية القانونيّة في كُتب الدراسات الاجتماعيّة بمجالاتها المتنوعة، كدراسة العابد(2015) والعميري(2018)، والسيد (2011)، والنتائج الفرعية لدراسة خزام(2021).
3. الابتعاد عن معيار الاستمرار في عرض المجالات القانونيّة الرئيسية وفئاتها الفرعيّة في كُتب الدّراسات الاجتماعيّة لمرحلة التعليم الأساسيّ (ح1) كاملة.

16- **المقترحات:** من خلال ما أظهرته النتائج؛ تقترح الباحثة ما يلي:

1. تضمين قائمة مفاهيم التربية القانونيّة في الخطط التطويريّة لمحتوى كُتب الدراسات الاجتماعيّة (ح1)، والاسترشاد بها لمواد ومراحل تعليمية مختلفة.
2. إعداد دليل إرشادي للمعلم، يُوضّح مفاهيم التربية القانونيّة المدرجة في المناهج المطوّرة للمراحل التعليميّة المختلفة، وطرائق تدريسها، وأساليب تقويم أثرها في سلوكات التلاميذ.
3. توسيع نطاق دراسات تحليل المحتوى في ضوء مفاهيم التربية القانونيّة في مواد ومراحل دراسية أخرى.

## المراجع References:


1. أحمد، فرج عبده فرج. (2021). فاعلية وحدة مقترحة قائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية. مجلة البحث في التربية وعلم النفس.مج:36. عدد:1.ص:449-450.بنها:مصر. إدارة بنها التعليمية.
2. امام، إيمان محمد عبد الوارث.(2018). مقترح مقرر في الثقافة القانونية قائم على المدونات الإلكترونية لتنمية الوعي بالمسؤولية المدنية المهنية لدى الطالبة المعلمة شعبة الجغرافيا. مجلة عين شمس. ص: 199-201. القاهرة: مصر. جامعة عين شمس.
3. بودي، زكي بن عبد العزيز، والقرشي، أمير بن إبراهيم.(2011).مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل. مج:12.عدد:2.ص:412. الإحساء: المملكة العربية السعودية. جامعة الملك فيصل.
4. جمعة، ثناء أحمد.(2006).فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية .ماجستير. قسم مناهج وطرائق تدريس جغرافيا. كلية التربية. القاهرة : مصر. جامعة عين شمس. ص: 310.
5. خزام، ريم.(2021). مدى تضمين المفاهيم القانونية في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. ماجستير. قسم تربية الطفل. كلية التربية. حمص: سورية. جامعة البعث. ص: 125.
6. السيد، محمد السيد محمد.(2011).واقع الثقافة القانونية في مناهج المرحلة الثانوية العامة. مؤتمر ثورة25يناير ومستقبل التعليم في مصر، القاهرة.
7. طوالبه، علي.(2009).أثر برنامج تعليمي قائم على المفاهيم القانونية في تنمية الثقافة القانونية واتجاهات الطلبة نحوها لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا لمبحث التربية الوطنية. دكتوراه. قسم مناهج الدراسات الاجتماعية وأساليب تدريسها. كلية التربية. أربد: الأردن. جامعة اليرموك.ص:192.
8. العابد، أحلام أحمد .(2015).المفاهيم القانونية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن ودرجة اكتساب الطلبة لها. ماجستير. قسم المناهج وطرائق التدريس. كلية التربية. أربد: الأردن. الجامعة الأردنية. ص:275.
9. عمّار، سام، والموسوي، علي.(2011).مصطلحات المناهج والتدريس وتقنيات التعليم. مسقط :سلطنة عمان. جامعة السلطان قابوس. ص:151.
10. العمور، جاسر حسين عميرة.(2018).تصور مقترح لإثراء كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا بالمفاهيم الواردة في مجلة الأحكام العدلية ماجستير. قسم المناهج وطرائق التدريس. كلية التربية. غزة: فلسطين. الجامعة الإسلامية.ص:120
11. العميري، فهد بن علي، ومحمد، فهد بن عبد الإله.(2018).المفاهيم القانونية في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالتعليم العام في ضوء متطلبات التربية القانونية وطبيعة المجتمع السعودي. مجلة سلوك.مج: 4. عدد:6. ص: 108-147.مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية. مجلة سلوك.

12. فارعة، حسن محمد، وعبد الحكيم، محمد رجب.(2015). تعليم الجغرافيا والمواطنة. القاهرة: مصر. دار عالم الكتب. ص: 352.
13. المركز العربي للوعي بالقانون.(2014).البرنامج العربي للثقافة القانونية. القاهرة: مصر. المركز العربي للوعي بالقانون.ص125.
14. وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العربية السورية.(2017).المعايير الوطنية لمنهاج التعليم العام ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية. دمشق :سورية .وزارة التربية. ص: 1486.
15. وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العربية السورية.(2020). مصفوفة المعايير الوطنية لثقافة التربية على احترام القانون. دمشق :سورية. وزارة التربية.ص:49.
16. وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العربية السورية.(2015). النظام الداخلي لمرحلة التعليم الأساسي المعدل عام2015. دمشق: سورية. وزارة التربية. ص:31.
17. الهاشمي، عبد الرحمن، وعطية، محسن علي .(2014). تحليل مضمون المناهج الدراسية . ط:2.عمان: الأردن. دار الصفاء للنشر والتوزيع. ص: 376.
18. اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.(2019). تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم (دليل لواضعي السياسات). الولايات المتحدة الأميركية. اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ص:63.
19. Priester, P, JONES,J &Christian, M.(2008).An Analysis Of Content and Instructional Strategies In Multicultural Counseling Courses. Journal of Multicultural COUNSELING and Development.
20. Vol:36.NO:1. P-P:29-38.Rutgers University :United States of America .Wiley-Blackwell.
21. Golston, S.(2008).21 St Century Learning: Law- Related Education In South Tucson .Social Education.Vol:72, NO:7. p-p386-387. National Council for the Social Studies. Tucson: United States of America .National Council for the Social Studies.
22. Nelken, D.(2004).Using The Concept Of Legal Culture .Australian Journal of Legal philosophy.Vol:29. Melbourne Australian. Monash